حيث اطلق اللفظ في ذلك ووجه التسامح اي وعلاقة المجاز المشابهة من حيث
الوصف في اللفظ وان كان في المعنى ليس الوجود امرا زايدا وعلى هذا فاطلاق
الصفة عليه وعلى غيره من الصفات من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والمنزل
على هذا القول يحتج منها ان الوجود لو كان زايدا على الذات لم يخل اما ان تكون
ثابتا ام لا والاول يوجب التسلسل لان ثبوته بثبوت ايضا فثم كذلك والثاني
يستلزم اتصاف الوجود بنقيضه وهو محال فثبت ان الوجود عين الوجود
والمعتمد ما ذهب اليه الشيخ من ان الوجود عين ذات الموجود وان الحق ان لا حال
ثم التحقيق ان الشيخ وان نفى الاحوال لا ينفي الامور الاعتبارية فالوجود
امر اعتباري يعتبره المعتبر في ذهنه اي يقدره فيه نظيره الثوب اذا
كان في طرف كصندوق فثم اخرج منه فانه يتصف بالظهور فهذا الظهور ليس
بوصف زايد على الثوب الا ان العقل يقدره وصفا زايدا فتامل وقيل زايد
على الذات واستدل عليه بان ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا
ينتج ان ذاته غير وجوده ويرد بانه ان اراد العلم بالكنه فممنوع اذ غايته
ما نعلم انه ليس بمعدوم وانه لا يطرا عليه العدم اما حقيقة وجوده التي هي
عين ذاته على مذهب الشيخ فغير معلوم لنا فقولكم وجوده معلوم دون
ذاته مصادرة قوله والقدم والبقا عطفهما على الوجود من عطف اللازم
على الملزوم كعطف البقا على القدم لان من ثبت قدمه استحال عدمه وليس
عطف القدم والبقا على الوجود من عطف الخاص على العام كما قيل لان الوجود صفة
ثبوتية وهما صفتا سلب ولا يكون السلب مندرجا تحت الثبوت قوله في حقه
تعالى واما في حق الحادث كما في قولهم هذا بنا قديم فهو عبارة عن طول مدة
وجوده قوله عبارة اي معبر به وقوله عن نفي العدم الخ اعترض على
هذا التعريف بانه صادق على الوجود الازلي اذ نفي العدم وجود بل يرد
عليه ان القدم على هذا ليس صفة سلبية بل ثبوتية لان نفي العدم ثبوت
لانه من باب نفي النفي واعترض على التعاريف الثلاثة حيث اعتبر الوجود
فيها بانها لا تشمل قدم الاحوال على القول بها الذي مشى عليه المص الا ان
يراد بالوجود الثبوت الا ان هذا مجاز يحتاج لقرينة او يراد بالوجود الوجود في نفس
الامر اذ هو اعم من الوجود في الاعيان لانه عبارة عن تحقق الشي في نفسه
وبهذا ايضا يندفع الاعتراض بان صفاته التنزيهية كالقدم وما بعده
يجب لها القدم ايضا ولا شي من التعاريف يشملها فليتامل قوله السابق

للوجود

11

للوجود اي على الوجود قوله وان شيت قلت او عن نفي الاولية تطلق
الاولية بمعنى الابتدا ويقابلها الاخرية بمعنى الانقضا وهو المراد هنا وقد
تطلق الاولية على السبق على الاشيا ويقابلها الاخرية بمعنى البقا بعد فنا
الخلق وهو المراد بقوله تعالى هو الاول والاخر والمعنى اول بلا ابتدا واخر
بلا انتها قوله وكلها بمعنى واحد فيه انه لا اتحاد مع الاولى لا مفهوما ولا ماصدقا
لما علمت من ان مدلول الاولى ثبوت الا ان يراد انها تؤول في نفس الامر
الى شي واحد وهو عدم الاولية قوله والبقا عبارة الخ اما الاول فيقابل
الاول وفيه ما تقدم فيه والثاني يقابل الاخير ولم يذكر ما يقابل الوسط اما
لكونه لاحظ ان الاخير نفيا بل الاخيرين واما للاكتفا ولو صرح بنفيا بل الوسط
لقال وان شيت قلت عبارة عن عدم الاخرية وههنا حذف يدل عليه
ما تقدم تقديره وكلاهما بمعنى واحد وفيه ما تقدم قوله ومخالفته تعالى
عطف على الثلاثة قبله من عطف اللازم على الملزوم وانما اتى بالتنزيه في
قوله تعالى لانه اتى بالضمير العايد على مولانا تعالى وانما اتى بالضمير فيه
وفيما بعده تفننا او ان المخالفة والقيام بالنفس لما كانا يصح وصف الحادث بهما
بان تقول زيد مخالف لغيره في كذا وقايم بنفسه صرح بالضمير للتنصيص
على المراد بخلاف القدم والبقا والوحدانية فلا يتصف بها غيره تعالى وانما عبر
بالحوادث دون العالم لانه اوضح ودون الممكنات مع انه اعم لان المماثلة انما
تعتبر بالنظر للمشارك في وصف في الجملة قوله اي لا يماثل شيا منها كان
الاولى ان يقول كما قال المص اي لا يماثله شي منها لان المتبادر ان اوصاف
المنفي المماثلة احط وانقص وان كان المعنى واحدا ثم هذه المخالفة تنفي الجرمية عنه
والعرضية ولوازمهما من التحيز والحدوث والجهة والقرب والبعد والمكان
والزمان والكبر والصغر والطول والقصر وغير ذلك ولا ينفي كونه صفة قديمة
لان الصفة اعم من العرض لان الصفة القايمة بالجرم فلا بد من زيادة قيامه
بنفسه قوله وصفاته اي وكل صفة من صفاته وليس المراد المجموع لانه يوهم
خلاف المراد قوله مخصوصة كالبصر فانه مخصوص بالعين وهكذا بخلاف صفاته
فانها قايمة بالذات وقديمة قوله حادثة مكتسبة منصب النفي قوله مكتسبة
لان افعاله تعالى حادثة ايضا وقوله بل هو الخالق للكاينات اضراب انتقالي اشارة به
الى انه ليس للعبيد ايضا فعل وانما لهم مجرد الكسب وهو اقتران الفعل لقدرتهم
وكلاهما مخلوق لله تعالى قوله بلا واسطة فيه رد على من يقول ان العبد يخلق

Copyright © King Saud University